

دلالات الارتباط في أسلوب الشرط

- دراسة في نصوص من صحيح البخاري -

الأستاذ : أبو بكر زروقي

قسم الأدب العربي

كلية الآداب و اللغات

جامعة محمد خيضر -بسكرة (الجزائر)

Résume

Cet article traite le thème "a pour objet les significations des conjonctions dans le style conditionnel (arabe) de condition ",et la nouvelle vision de cette technique en dehors de l'espace étroit Allhz à l'ensemble accueilli favorablement le texte et le contexte. Cette étude prend une part importante dans la voie de l'état de la question du lien entre l'exigence et de répondre à la nature et où les images et l'importance, et de se prémunir contre le standard de la méthode fondée sur l'exigence «de l'accident de l'autre chose», et ce serait ouvrir la porte à une nouvelle compréhension du lien dans le système d'obligation site de prendre la phrase dans le texte d'une part, et le contexte dans lequel il est l'installation sur les autres en compte. Nous avons fait de certains des texts de "Sahih Al-Bukhari"

ملخص:

يتناول هذا المقال موضوع "دلالات الارتباط في أسلوب الشرط"، ويعقد رؤية جديدة لهذا الأسلوب تخرج به من حيز اللحظ الجملي الضيق إلى رحب النص والسياق. وتأخذ هذه الدراسة جزئية هامة في نظام أسلوب الشرط؛ قضية الارتباط بين الشرط والجواب من حيث الماهية والصور والدلالة، وذلك احترازا من النظرة المعيارية لأسلوب الشرط القائمة على «وقوع الشيء لوقوع غيره»، وهذا من شأنه أن يفتح الباب أمام فهم جديد لنظام الارتباط في الشرط يأخذ موقع الجملة في النص من جهة، والسياق الذي يرد فيه التركيب من جهة أخرى بعين الاعتبار. وقد جعلنا بعض النصوص من "صحيح البخاري" نماذج للتحليل.

تمهيد - فلسفة الشرط:

الشرط لغة حدوث الشيء لحدوث غيره، جاء في "لسان العرب" في مادة [شَرَطَ] ما يلي: «الشَّرْطُ مَعْرُوفٌ، وَكَذَلِكَ الشَّرِيطَةُ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ وَشَرَائِطُ، وَالشَّرْطُ الْإِزَامُ الشَّيْءُ وَالْتَزَامُ فِي الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ، وَالْجَمْعُ شُرُوطٌ (...)»، وَقَدْ شَرَطَ لَهُ وَعَلَيْهِ كَذَا يَشْرِطُ، وَيَشْرُطُ شَرْطًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ. وَالشَّرِيطَةُ: كَالشَّرْطِ، وَقَدْ شَارَطَهُ وَشَرَطَ لَهُ فِي ضَيْعَتِهِ يَشْرِطُ وَيَشْرُطُ، وَشَرَطَ لِلْأَجِيرِ يَشْرِطُ شَرْطًا»⁽¹⁾.

حاصل قول ابن منظور أن "الشرط" يقع لإلزام الشيء والتزامه عموماً، ويصدق هذا على الاصطلاح النحوي لكلمة "الشرط"؛ إذ يدلّ على إلزام حدوث الحدث أو التزامه، لحدوث حدث آخر؛ مثل قولنا: (إِنْ تَجْتَهِدْ تَنْجَحْ)، فيلزم حدوث الاجتهاد لحدوث النجاح.

والتركيب المعبر عن فكرة التعليق بتمامها يسمى "الجملة الشرطية"، نحو: (إن تعمل خيراً تُجَزَّ به)، وغالباً ما تقوم الجملة الشرطية على أركان ثلاثة⁽²⁾:

1. أداة تؤدي وظيفة الربط والتعليق؛ يُصطلح عليها "أداة الشرط".
2. ركن معلق عليه يسمى "عبارة الشرط"، وهي في المثال السابق (تعمل خيراً).

3. ركن معلق نصطلح عليه "عبارة الجواب"، وهي في المثال السابق (تُجَزَّ به).

والشرط أسلوب لغوي يبنّي بالتحليل على جزئين؛ الأول بمنزلة السبب والثاني بمنزلة المسبب، يتحقق الثاني بتحقيق الأول وينعدم بانعدامه⁽³⁾.

وقد ذهب بعضهم إلى أن الثاني قد لا يكون مسبباً عن الأول، ولا متوقفاً

عليه مستشهدين بقوله تعالى: {فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ} [الأعراف/ 176]، يقول فاضل السامرائي: «فَلَهَثُ الْكَلْبِ لَيْسَ مُتَوَقِّفًا عَلَى الْحَمْلِ عَلَيْهِ أَوْ تَرْكِهِ، إِذْ هُوَ يَلْهَثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ»⁽ⁱⁱⁱ⁾.

ولتقادي هذا الإشكال كان حريّا بنا تعريف الشرط: إنه أسلوب لغويّ متكوّن من جزعين، يتحقّق الثاني بتحقيق الأول، ولا يمتنع -ضرورة- بامتناعه، ويجب تأكيد الارتباط بين جملة الشرط وجملة الجواب خلافاً لمن قال بإمكانية استقلال الثانية عن الأولى، وهذا قد يجانب الصواب؛ لأن معنى الثانية مرتبط بالأولى، ففي قولك: (إن تعمل خيراً تُجزّ به)، يُلاحظ أن عبارة (تُجزّ به) غير مستقلة عن الأولى تركيباً ومعنىً.

أولاً- صور الارتباط بين الشرط والجواب:

يرى كثير من العلماء أنّ معنى الشرط أن يقع الشيء لوقوع غيره، أي أن يتوقف الثاني على الأول⁽ⁱⁱⁱ⁾، فجملة الشرط هي المعلق عليها، وجملة جواب الشرط هي التي يترتّب عليها الفعل، فإذا وقع الأول وقع الثاني، وذلك نحو: (إن دعوت الله استجاب لك) فالاستجابة متوقفة على الدعاء، ونحو قوله تعالى: (فَإِنْ قَاتَلْتُمُكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ) [البقرة/ 191]، وقوله: (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) [البقرة/ 196]، وقوله: (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) [البقرة/ 280].

هذا هو الأصل، وقد يخرج الشرط عن ذلك، فلا يكون الثاني مسبباً عن الأول، ولا متوقفاً عليه، وذلك نحو قوله تعالى: [فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ] [الأعراف/ 176]؛ فلهث الكلب ليس متوقفاً على الحمل عليه أو تركه، فهو يلهث على كلّ حال، وإنما ذكر صفته فقط، ونحو قوله عزّ وجلّ: (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ) [آل عمران/ 32]، والله لا

يحبّ الكافرين سواء تولّوا أم آمنوا، فليس الثاني مشروطاً بالأول ولا مسبباً عنه، ونحو قوله تعالى: (فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) [النساء/19]. وقوله: (قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلَا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ) [يونس/104]. فهو لا يعبد غير الله سواء شكوا أم آمنوا، وقوله: (إِنْ تَحَرَّصَ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَن يُضِلُّ) [النحل/37]، وقوله جلّ وعلا: (إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ) [فاطر/14]، فهم لا يسمعون الدعاء سواء دعوهم أم لم يدعوهم، وقوله: (فَإِنْ يَصْبِرُوا فَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ وَإِنْ يَسْتَعِذُّوا فَمَا هُمْ مِّنَ الْمُعْتَذِرِينَ) [فصلت/24]؛ فالنار مثواهم صبروا أم لم يصبروا، وقوله: (قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ) [البقرة/97]، وهو قد أنزله على قلبه سواء عادوه أم والوه، وقوله عزّ وجلّ: (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا) [النساء/127]، وهو عليم بالأفعال سواء فعلوا خيراً أم شراً، «فَلَيْسَ الشَّرْطُ عَلَى هَذَا، مِنْ بَابِ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ دَوْمًا، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ»^(٧).

وجاء في (حاشية الصبّان): «الجزاء قسّمان:

أحدهما- أن يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، نحو: "إن جئتني أكرمتك" والثاني- ألا يكون مضمون الجزاء مسبباً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسبباً؛ نحو: (إن تكرمني فقد أكرمتك أمس)، والمعنى: إن اعتدت عليّ بإكرامك إياي، فأنا أيضاً أعتدّ عليك بإكرامي إياك»^(٨).

فأسلوب المجازاة لا يكون فيه الجزاء متوقفاً على الشرط بالضرورة، «وَلَا أَنْ تَكُونَ نِسْبَةُ الشَّرْطِ دَائِمًا إِلَى الْجَزَاءِ نِسْبَةُ السَّبَبِ إِلَى الْمُسَبَّبِ»^(٩).

وقد عُلم اضطراباً أن أهم ما يميّز الجملة الشرطية ارتباط عبارتي الشرط والجواب فيها، ويكون هذا الارتباط على أوجه ثلاثة^(vii):

1. إِرْتِبَاطٌ سَبَبِيٌّ: وفيه تكون عبارة الجواب مسببة عن عبارة الشرط ولازمة لها، نحو: (إِنْ تَقُرَّ تَتَلَّ جَائِزَةً)؛ فَإِنَّ نَيْلَ الْجَائِزَةِ سَبَبُهُ الْفَوْزُ، وَيَتَحَقَّقُ بِتَحَقُّقِهِ وَيَنْعَدَمُ بِانْعِدَامِهِ.

2. إِرْتِبَاطٌ تَلَاذُمِيٌّ: وفيه يقتصر ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم، وتتعدّم السببية، ومنه قوله تعالى: (مَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ) [العنكبوت/05].

- إن إتيان أجل الله لا يكون مسبباً عن رجاء لقائه، فليس ثمة سببية في هذه الآية الكريمة، والارتباط بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، فإن مجيء أجله تعالى ولقائه أمران متلازمان.

3. إِرْتِبَاطٌ تَقَابُلِيٌّ: وفيه يكون الربط بين عبارتي الشرط والجواب على سبيل المقابلة بينهما، كقوله تعالى: (وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) [طه/07]، فالارتباط بين عبارة الشرط (تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ) وعبارة الجواب (فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى) قائم على وجه المقابلة بين الجهر والسّر؛ فالجهر صفة بشرية تشير إلى ضعف المخلوق إزاء عظمة الخالق وعلمه الممتد إلى خفايا الأشياء.

- ومن الارتباط على وجه المقابلة قولُ رُؤَبَةَ:

يَا رَبُّ إِنِّي أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ^(viii)

إن ارتباط عبارة الجواب (لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ) بعبارة الشرط (أَخْطَأْتُ أَوْ نَسِيتُ) قائم على وجه المقابلة.

- ومنه كذلك قول ضابئي بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَفَارًا بِهَا لَعَرِيبُ^(ix)

إن الارتباط قائم على وجه المقابلة بين من يقيم في المدينة من أهلها ومن يقيم غريبا فيها.

ثانيا- نماذج لدراسة الارتباط في أسلوب الشرط من صحيح

البخاري:

من خلال استقراء صور الارتباط والتعليق بين الشرط والجواب في مضان اللغة والنحو، وسمت كلام العرب، يتبين أطراد نموذجي الارتباط السببي والارتباط التلازمي، لذلك تكتفي هذه الدراسة ببسط هاذين النموذجين.

النموذج الأول - الارتباط السببي:

ومن أمثاله قوله -صلى الله عليه وسلم-: «فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ»^(x)، فالارتباط بين الشرط والجواب في تركيب هذا الحديث ارتباط سببي؛ ذلك أن عبارة الجواب: (عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ) مسببة عن عبارة الشرط (فَعَلُوا)^(xi) ولازمة لها، إذ إنَّ عَصَمَ دِمَاءِ النَّاسِ سببه تحقق شروط رسول الله ويتحقق بتحقيقه وينعدم بانعدامه^(xii).

ومن نماذج الارتباط المفيد دلالة "الاستغراق" قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»^(xiii)، ونص الحديث ما يلي: «عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

الشاهد في الجملة الشرطية أن الارتباط بين الشرط والجواب سببي، فتكثير الحسنات إلى عشر أمثالها سببه تحسين إسلام المرء، والارتباط في الحديث يأخذ دلالة الاستغراق بقرينة "كل" وهو لفظ يفيد الاستغراق والإحاطة بالأفراد

والأجزاء^(xiv)، ففي قوله: (فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَّعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا) أفادت استغراق الحسنات جميعها، وشمولها بالزيادة إلى عشر أمثالها.

وقد يأخذ الارتباط السببي دلالة "عاضد الشرط"، ومن شواهد قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا، فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(xv)، وهو متن الحديث كاملا.

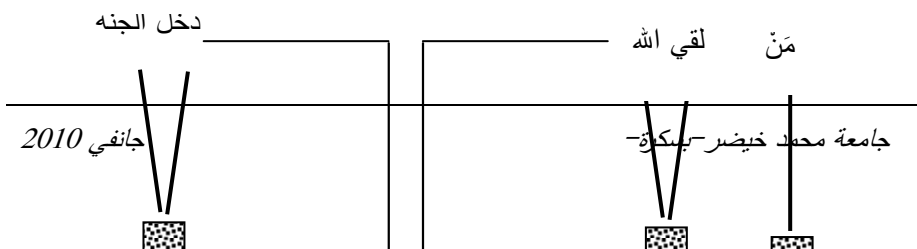
يُلاحظ أن الارتباط لا يتم بعبارة الشرط (أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ) فحسب، بل بعاضد آخر هو جملة (يَحْتَسِبُهَا) التي تعود على (النفقة)، فلا يتعلق الجواب إلا بهذه الجملة.

ومعنى الحديث: لا تكون نفقة الرجل على أهله له صدقة إلا بأن يحتسبها لوجه الله جلّ وعلا.

ومما يدعم دلالة الارتباط على "عاضد الشرط" قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(xvi).

إن الارتباط بين عبارتي الشرط والجواب -في الحديث- قائم على علاقة السببية؛ فدخل الجنة سببه لقاء الله دون الشّرك به، ولا تتم دلالة التعليق بين عبارة الجواب "دخل الجنة" وعبارة الشرط "لقي الله" إلا بعاضد للشرط يقوّي معناه؛ وهو قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يشرك به شيئا»، فقد يلقي العبد ربّه مشركا به دون التوحيد ومقتضاه^(xvii)، حينها لا يكون ممن يشملهم هذا الحديث، والمخطط الآتي يبيّن وظيفة العاضد "لا يشرك به شيئا" في تحقيق الارتباط السببي بين الشرط والجواب:

مصاحبة الارتباط بـ "عاضد الشرط"



إن محور الارتباط في التركيب قوله: "لا يشرك به شيئاً"، وهو ما تتعقد عليه دلالة الشرط، والمعنى العام: لا يتم دخول الجنة إلا بقاء الله -عز وجل- مقرونا بعدم الشرك به، وذلك يستدعي التوحيد بالافتضاء، ويستدعي إثبات رسالة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومما يصدق هذا ما صحّ في الأثر فيما روى أبو داود وصححه الحاكم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(xviii)، فلفظ التوحيد دال على عدم الشرك بالله، وهو موجب لدخول الجنة.

ومعنى الشاهد: من مات حال كونه مؤمناً بجميع ما يجب الإيمان به^(xix) دخل الجنة.

ومن النماذج أيضاً قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(xx)، وهو متن الحديث كاملاً.

يُلاحظ أنّ الارتباط بين الشرط والجواب لا يتمّ إلا بتحقيق عاضد "الإيمان" بالله، و"الاحتساب" أي: أن يجعل العبد عمله خالصاً لوجه الله؛ إذ لا يغفر للمؤمن الذي يقوم رمضان دون أن يقومه إيماناً واحتساباً، إلا أن يشاء الله.

النموذج الثاني - الارتباط التلازمي:

خلافاً للارتباط السببي لا يقتضي الارتباط التلازمي أن يكون الجواب مسبباً عن الشرط ولا متوقفاً عليه، بل يكون الجواب ملازماً للشرط، وتتعدّم السببية، وذلك كقوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ»، ونص الحديث ما يلي: «عن أبي بكره رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا، فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ، قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(xxi).

يجب أن يراعى سياق الجملة الشرطية -في هذا الحديث- أصولياً؛ فالتعليق بين عبارتي الشرط والجواب تلازمي، فدخول المسلمَيْن المتقاتِلَيْنِ النار ليس مسبباً عن القتال ولا متوقفاً عليه، بل قد يدخل الرجل النار دون أن يقاتل أخاه، وعليه فإن دخول المسلمَيْن النار مُلَازِمٌ لقتال بعضهما البعض؛ ووجه الملازمة حاصل من مجموع الظروف والأحوال التي يقع فيها هذا القتال.

كما أن الحديث مطلق، وهو مقيد بنصوص عدّة من الكتاب والسنة، ولا يَصْدُقُ حكمه على كل المسلمين، وبالأخصّ الصحابة الذين امْتَحَنُوا بِالْفِتْنَةِ الْكُبْرَى^(xxii)، ومما يفيدّه قوله تعالى: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا) [الحجرات/09]؛ إذ لو كان الجواب (فالقاتل والمقتول في النار) مسبباً عن الشرط (إذا التقى المسلمان بسيفيهما) ومتوقفاً عليه، لما قُيِّدَ الحديث بالآية الكريمة.

ومما يقوي معنى الملازمة ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ»^(xxiii)؛ إذ إنّ الارتباط بين الشرط والجواب (إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ)^(xxiv) تلازمي يقتصر فيه ارتباط عبارة الجواب بعبارة الشرط على التلازم وتتعدّم السببية، فإنّ كذب المنافق لا يكون مسبباً عن حديثه، فلا يعقل أن يكون كلام المنافق كلّ كذبا، بل يكثر فيه ذلك، فليس ثمة سببية في هذا الحديث، والارتباط بين عبارتي الشرط والجواب يقوم على وجه الملازمة، فإنّ كذب المنافق وحديثه أمران متلازمان.

خلاصة:

يتّضح -مما سبق- أن نظام الارتباط بين الشرط والجواب ودلالاته في أسلوب الشرط قائم على ثلاثة محاور -مذكورة آنفاً- تختلف دلالاتها باختلاف القرائن اللفظية والمعنوية والسياق، وهي تتأى عن الفرضية المعيارية التي عقدها النحاة في تعريفهم للشرط القاضية بـ«وقوع الشيء لوقوع غيره»؛ والتي جعلت التقعيد لهذا الأسلوب مكبلاً باللّحظ الجملي ولم تخرج به من حيّز "نحو الجملة"، وهذا ما يفتح الباب لفهم جديد لأساليب اللغة العربية يخرج بها من "نحو الجملة" إلى "نحو النص" و"رحب السياق" بغية بلوغ المعنى المنشود والمضمون المقصود، ولعلّ استقصاء نصّ الحديث الشريف قد جسّد هذا من خلال مراعاة مجموع السياقات والمقامات والظروف التي تصحب أسلوب الشرط، مع عدم إغفال ما جاد به الأصوليون وأصحاب نظرية النظم والبلاغيون على حدّ سواء، ناهيك عن النحاة أنفسهم.

المواش و المراجع

- 1 ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003، ص 353.
- 2 ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الكتاب العربي، لبنان، دط-دت، ص56.
- 3 معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2000، 53/4.
- 4 ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1957م، 354/2.
- 5 معاني النحو، 54/4.
- 6 حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، دط-دت، 22/4.
- 7 ينظر: البرهان، 355/2.
- 8 ينظر: التركيب اللغوي للشعر العراقي المعاصر، مالك يوسف مطلب، دار الرشيد، العراق، دط-دت، ص386.
- 9 الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، دط-دت، 185/3.
- 10 الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة بولاق - مصر، دط-1977م، 75/1.
- 11 صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، عالم الكتب، إدارة المطبعة المنيرية، بيروت، ط2، 1982م، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، حديث رقم 24، 22/1، من حديث عبد الله بن عمر ر.
- 12 جملة الشرط (فَعَلُوا) هي إشارة إلى الشروط التي وضعها رسول الله ، حتّى لا يُقاتل النَّاسُ، وهي التوحيد بالله والشهادة لرسوله بالنبوة وإقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة.
- 13 ينظر: قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، ص385.
- 14 صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب حسن إسلام المرء، حديث رقم: 41، 30/1، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

- 15 ينظر: معاني النحو، 138/4.
- 16 صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب ما جاء أن الأعمال بالنية، حديث رقم: 54، 37/1، من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.
- 17 صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب من خصّ بالعلم قوما دون قوم، الحديث رقم: 68، 73/1، من حديث أنس بن مالك.
- 18 ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1- 2004م، 207/2.
- 19 سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في التلقين، الحديث رقم: 3116، 187/3. ومستدرک الحاكم، كتاب الجنائز، الحديث رقم: 1299، 503/1. نقلا عن: فقه السنة، السيد سابق، دار الفتح للإعلام العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1999م، 23/2.
- 20 ينظر: فتح الباري، 207/2.
- 21 صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب تطوع قيام رمضان من الإيمان، الحديث رقم: 36، 27/1، من حديث أبي هريرة.
- 22 صحيح البخاري، كتاب العلم، باب وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا، حديث رقم: 30، 25/1، من حديث أبي بكر.
- 23 يجري مصطلح "الفتنة الكبرى" على السنة المؤرخين المسلمين في إشارة إلى الفتنة التي وقعت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما - بصقّين.
- 24 صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب علامة المنافق، حديث رقم 32، 26/1، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
- 25 قال النووي: إن معناه أن هذه خصال نفاق، وصاحبها شبيهه بالمنافقين في هذه الخصال ومتخلّق بأخلاقهم. فتح الباري، 84/2.